مكتب بيروت
منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

اليونسكو – بيروت
النشـرة الإخبـارية
المجلد 5 - العدد رقم 15، تشرين الأول - كانون الأول 2015

2015: خاتمة مثالية لعام نموذجي

بناءً على البداية الاستثنائية للعام، وبالاستفادة من مستوى الالتزام والتفاني الكامل لشبكة شركائنا في ظلّ التحديات الكبيرة التي واجهناها طوال عام 2015، يمكننا أن نجزم أن الأشهر الثلاثة الماضية مثّلت انعكاساً مثالياً لعام مفصلي آخر في مسار مكتب اليونسكو في بيروت.

في مجال التربية، كانت 2015 عام الأجندات والأهداف الجديدة، فيما شكّلت أيضاً الموعد النهائي المحدّد لتحقيق أهداف الألفية للتنمية وأهداف التعليم للجميع.

وفي إطار دورها الريادي في تيسير المحادثات العالمية حول أجندة التعليم مابعد 2015، نظّمت اليونسكو «الإجتماع الإقليمي العربي الأول بشأن جدول أعمال التعليم 2030» في القاهرة، مصر، والذي نتج عنه اعتماد الدول المشاركة لـ«خارطة الطريق الإقليمية للتعليم 2030 في العالم العربي».

إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات هامة في مجال الثقافة، حيث عقد مكتب اليونسكو في بيروت واليونيفل ورشة تدريبية حول اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح. كما تشاركت اليونسكو مع الاتحاد الاوروبي والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة ووزارة الثقافة اللبنانية لتنظيم ندوة وطنية حول «بناء القدرات في مجال الاتجار غير الشرعي بالممتلكات الثقافية». وتميّز شهر ديسمبر/كانون الأول 2015 في إقرار خطة العمل لإدارة وادي قاديشا، أحد المواقع اللبنانية المدرجة على لائحة التراث العالمي.

إضافةً إلى ذلك، وفي إطار مشروع شبكات الشباب المتوسطي، أطلقت اليونسكو نشاط مسح البرامج والمبادرات التي تعني الشباب في الوزارات والبلديات. كما تمّ تنظيم برنامج تدريبي لبناء القدرات الإعلامية ومختلف مهارات التواصل للمنظمات الشبابية غير الحكومية في لبنان.

في إطار برنامج العلوم الطبيعية، شارك مكتب اليونسكو في بيروت بشكل فاعل في تنظيم المؤتمر الوطني حول «التعامل مع ندرة المياه»، والذي تمّ خلاله الاتفاق على جملة من التوصيات التي تشكل مساهمة أساسية في سبيل وضع وتنفيذ خطة وطنية للتأهب للجفاف.

أخيراً، أود وبالنيابة عن مكتب اليونسكو في بيروت، أن أتوجه بالتحية والشكر الجزيل لشركائنا الأوفياء، المانحين الكرام، زملائنا المتفانين في مكاتب اليونسكو الرئيسية والميدانية، وبشكل خاص إلى مواطني المنطقة العربية لثقتهم ودعمهم الغالي خلال 2015، متمنياً لكم جميعاً عام 2016 مليئاً بالفرح والسلام والمزيد من النجاح.

النشرة الإخبارية

التعليم في الدول العربية

الثقـافة

العلوم الاجتماعية والانسانية

الاتصال والمعلومات

العلوم الاجتماعية والانسانية

«الإجتماع الإقليمي الأول بشأن جدول أعمال التعليم 2030»: خارطة طريق للعمل الجماعي في المنطقة العربية

برعاية معالي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني في جمهورية مصر العربية الدكتور الهلالي الشربيني، نظّمت اليونسكو في 15 و16 كانون الأول\ديسمبر «الإجتماع الإقليمي الأول بشأن جدول أعمال التعليم 2030»، وذلك تحت شعار «نحو عمل جماعي لتحقيق هدف التعليم بحلول 2030 في المنطقة العربية». شارك في هذا الاجتماع الإقليمي أكثر من 90 شخصاً من ضمنهم كبار المسؤولين في وزارات التربية والخارجية إضافةً إلى البرلمانيين المسؤولين عن لجان التربية في 17 دولة عربية. كما شهد الاجتماع مشاركة ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية المختصة، هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تضمّنت أهداف هذا الاجتماع الإقليمي الأول توضيح الترابط بين أهداف التنمية المستدامة ودور التعليم في تحقيق جدول الأعمال الخاص بها؛ مناقشة إطار عمل التعليم 2030 (الهدف 4) وآليات الرصد والمتابعة؛ ووضع خارطة طريق خاصة بآليات التنفيذ في المنطقة العربية.

وخلال الاجتماع، سلط المشاركون الضوء على القضايا التعليمية الطارئة والملحة التي تعاني منها المنطقة، والتي تحتاج إلى توفير المعالجة الملائمة بغية تنفيذ ناجح لجدول الأعمال الجديد. تشمل هذه القضايا التنسيق الفعال والشراكة، والحاجة إلى زيادة التمويل والاستخدام الفعال للموارد، والحكم الرشيد، وتنمية القدرات المؤسساتية، ووضع آلية سليمة للرصد والتقييم.

بعد يومين من المداولات المثمرة والواعدة وعرض وجهات نظر الدول الأعضاء، كما والمنظمات المشاركة، توّج الاجتماع باعتماد «خارطة الطريق الإقليمية للتعليم 2030 في العالم العربي» والتي تحدّد الإجراءات الفورية الواجب اتخاذها خلال عام 2016 من قبل الدول الأعضاء والشركاء من أجل تفعيل خطة 2030 للتعليم في المنطقة العربية.

مع اعتماد خارطة العمل، ستواصل اليونسكو قيادة عملية التنسيق بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية المعنية، هيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. وتجدّد المنظمة التزامها بالمتابعة الحثيثة لأنشطة الدول الأعضاء ودعمها طوال عملية تنفيذ جدول أعمال هدف التنمية المستدامة الرابع، والخاص بالتعليم.

نحو خطط متكاملة لضمان حق الاشخاص ذوي الإعاقة في لبنان بالتعليم والمعرفة

في خطوة أخرى نحو تشجيع الدمج الشامل في التعليم في لبنان، نظمت الجمعية الوطنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في لبنان ومكتب اليونسكو الاقليمي في بيروت «المؤتمر الوطني حول حق التعلم والمعرفة للأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان».اجتمع في هذا المؤتمر الذي نُظِّم في فندق الكراون بلازا في قلب العاصمة بيروت في 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، الأطراف وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، ممثلون عن وزارات التربية والتعليم العالي، الشؤون الاجتماعية والاتصالات، أشخاص ذوي احتياجات خاصة مع عائلاتهم والعاملون في مجال الدمج التربوي وتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لمصادر التعليم في لبنان.

تضمّنت أهداف هذا المؤتمر:

- إلقاء الضوء على الواقع التربوي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان؛
- مناقشة خطة المجلس التربوي للبحوث والإنماء وبرامج وزارة التربية في هذا المجال، وذلك بهدف وضع خطة متكاملة لدمج الإشخاص ذوي الاعاقة في المدارس؛
- السعي لاقرار خطة وطنية للدمج التعليمي؛
- مناقشة الخطة النموذجية التي اعدتها منظمة اليونسكو حول استخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في التعليم للألشخاص ذوي الإعاقة.

في خطابه الافتتاحي، لفت رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، د.نواف كبارة، إلى أن «التلامذة ذوي الإعاقة يواجهون حواجز كبيرة في مجال التعليم». واضاف أن «ما لا يقل عن 30 في المئة من أطفال العالم أو ما يقارب 72 مليون طفل لا يذهبون الى المدارس لانهم يعانون من إعاقة». وأشار إلى أن « النظم التعليمية السائدة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لا تزال تستبعد أكثر من 95 في المئة من الاطفال والشباب ذوي الإعاقة من ولوج مؤسسات التعليم المتاحة». كما عبّر رئيس الجمعية عن الحاجة الملحّة لتحسين وتطوير دور الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع اللبناني، في الوقت الذي أصرّ فيه ايضاً على حق الطالب وأهله في الاختيار بين الحصول على التعليم في المدارس الدامجة او اختيار المؤسسات المتخصّصة. وأخيراً، دعى د. كبارة في خطابه إلى وجوب العمل معاً لتغيير الواقع الحالي الصعب الذي يواجه الطلاب ذوي الاعاقة في لبنان.

وفي كلمته، اعتبر مدير مكتب اليونسكو الاقليمي، د. حمد الهمامي، «أننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في أنظمتنا التربوية والمناهج الدراسية، لتكون خالية من أوجه العنف، وأن ينشأ الطلبة والطالبات على فكرة أننا كائن بشري، بغضّ النظر عن اللون والجنس والعرق والدين والمذهب». وقال د. الهمامي انه «بحسب احصائات اليونسكو، فإن 90 في المئة من الاطفال ذوي الاعاقة في البلدان النامية لا يذهبون الى المدارس». وأضاف أنه «هناك أكثر من مليار شخص حول العالم، يعيش منهم ما يقارب الـ 93 مليون طفل مع شكل من أشكال الإعاقة». وصرّح مدير مكتب اليونسكو الإقليمي «يعيش الاشخاص ذوي الإعاقة تجربة عدم المساواة في حياتهم اليومية، ولهم فرص أقل للوصول الى التعليم الجيد المتوفر في بيئة شاملة. من هنا تعمل منظمة اليونسكو من خلال قطاعاتها الأربع ومع الدول الاعضاء على خلق بيئة ملائمة حاضنة ومساندة للأشخاص ذوي الاعاقة».

يواجه الاشخاص ذوي الإعاقة تحديات مختلفة تحول دون ممارسة حقهم في التعليم، لما يؤدي إلى وصول محدود لهؤلاء الأشخاص إلى مصادر التعليم العامة. ولابد من أحكام محددة تضمن لهم حقهم في التعليم، وتشجّع الدول على تبني نهج يشمل الجميع، ولاسيما الاشخاص ذوي الاعاقة.

تقوم اليونسكو بدور رائد في تطوير وتنمية دور الأشخاص ذوي الاعاقة، وذلك من خلال التركيز على أهمية التعليم للجميع ودمجهم في المجتمع لزيادة فرصهم في الحصول على تعليم نوعي. وبالارتكاز على دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومساهمتها في تغيير حياة الناس، أطلقت اليونسكو «السياسة النموذجية لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تعليم الاشخاص ذوي الاعاقة». وقدّم مسؤول البرامج في مكتب اليونسكو في بيروت جورج عواد هذا النموذج، موضحاً خطوات متعددة لتمكين لبنان من الاستفادة من هذا النموذج وتحويله الى سياسة وطنية. وأشار عواد الى أهمية إشراك اصحاب العلاقة في هذه العملية، من الحكومة، إلى المجتمع المدني والمؤسسات الاكاديمية، وبشكل خاص الاشخاص ذوي الاعاقة وعائلاتهم. أتى هذا الحدث برعاية مشتركة مع صندوق التعاون المحلي الممول من قبل وزارة الخارجية الفنلندية.

مشروع تعزيز فرص الحصول على التعليم الثانوي وضمان جودته للشباب المتأثرين بالأزمة السورية (EASE): لضمان حق التعليم للجميع على الأراضي اللبنانية

في إطار مشروع (EASE) «تعزيز فرص الحصول على التعليم الثانوي وضمان جودته للشباب المتأثرين بالأزمة السورية»، نظمت وزارة التربية والتعليم العالي ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت «جلسة حوار تشاورية مفتوحة مع معلمي ومدراء المدارس الثانوية المشاركة»، وذلك بهدف تعريف الجهات المعنية والمستفيدة بهذا المشروع وتقديم لمحة عامة عنه وعن نتائجه المتوقعة، إضافةً إلى تحديد عدد من الموضوعات ذات الصلة التي سيتم تناولها في مزيد من أنشطة تنمية القدرات من أجل تمكين المدارس من أداء أفضل.

شارك في هذا الاجتماع أكثر من 70 معلماً ومديراً من 35 مدرسة، إضافةً إلى خبراء تربويين وممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت، والمركز التربوي للبحوث والإنماء.

يساهم مشروع «تعزيز فرص الحصول على التعليم الثانوي وضمان جودته للشباب المتأثرين بالأزمة السورية» في تسهيل التحاق حوالي 1500 طالب في عدد من المدارس الثانوية الموزّعة على جميع المحافظات اللبنانية. ويستفيد الطلاب من الدعم المباشر، حيث يتمّ توفير رسوم التسجيل المدرسية ومساهمة أولياء الامر في كل من صندوق الثانوية وصندوق مجلس الاهل فيها والقرطاسية، فيما سيتم تجهيز حوالي 35 مدرسة بالمعدات الدراسية المطلوبة.

سيتمّ تنفيذ هذا المشروع الذي يدوم لثلاث سنوات من قبل مكتبي اليونسكو في بيروت وعمّان، وبالتعاون الوثيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي المعنيتين. وهو يستهدف بطريقة مباشرة كلّ من الطلاب، الكادر التعليمي والإداري في الثانويات المعنية، والموظفين وأصحاب القرار على المستوى المركزي الذين سيتلقّون كل الدعم في بناء قدراتهم بغرض تمكينهم من إجراء عمليات الإدارة والمراقبة والتقييم والإجراءات الاستشارية.

الكويت تمنح 500 ألف دولار أميركي لدعم مبادرات اليونسكو التربوية المخصصة للشباب السوريين واللبنانيين

قامت دولة الكويت بتقديم مساهمة مهمة إلى أنشطة اليونسكو التعليمية الخاصة بالأزمة في سوريا. وفي احتفال تسليم رسمي جرى اليوم في مقر السفارة الكويتية في بيروت، تسلّم مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، د. حمد بن سيف الهمامي، شيكاً بمبلغ 500 ألف دولار أمريكي من السيد محمد السعود الوقيان، نائب سعادة سفير الكويت إلى لبنان.

سيتمّ استثمار هذه المساهمة لرفع مستوى تدخّلات اليونسكو في مجال التعليم الثانوي للاجئين السوريين واللبنانيين من المجتمعات المتأثرة بالأزمة.

أشاد د. الهمّامي بهذا «الدعم المميّز الذي اعتدناه من الكويت في السنوات الأخيرة للتنمية والتعليم في المنطقة العربية»، مؤكّداً على استمرار التعاون بين اليونسكو ووزارة التربية والتعليم العالي في دولة الكويت من أجل تحقيق الاهداف المرجوة.

أمن، سياسة وقانون في الندوة الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

لطالما وضعت منظمة اليونسكو في أعلى سلّم أولوياتها ضرورة التصدّي للإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والدفع نحو اعتماد تدابير وقائية صارمة تسهّل عمليات الإسترداد عبر الأساليب والقنوات الملائمة. في ظل ما يجري في المنطقة من نزاعات مسلحة، أصبحت العديد من المواقع التاريخية والأثرية، وبعضها مدرج على قائمة التراث العالمي، عرضة لعمليات تدمير ونهب وتخريب. ومن خلال موقعه الجغرافي المميّز، تحوّل لبنان لبلد مرور للقطع الأثرية المسروقة والآتية من سوريا والعراق.

شارك في هذه الندوة قضاة مختصين من وزارة العدل، ممثلون عن المكتب الوطني للإنتربول، وضباط أمنيين من رتب رفيعة من مختلف الأجهزة المعنية (الجيش، قوى الامن الداخلي، الشرطة الحدودية والجمارك)، إضافةً إلى مدراء ومسؤولين من مختلف المتاحف، وكوادر من مديرية الآثار في وزارة الثقافة و ممثلين عن اليونسكو، الاتحاد الأوروبي، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (فيينا)، والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM).

وأدار جلسات هذه الندوة خبراء ومختصون من مكتب اليونسكو في بيروت، قسم الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية التراث الثقافي في اليونسكو، الشرطة الدولية (INTERPOL)، منظمة الجمارك الدولية (WCO)، الشرطة الفيدرالية السويسرية، مكتب المجلس الدولي للمتاحف في لبنان (ICOM)، مكتب المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT)، هيئة البحوث في الجرائم المرتكبة ضد الفنون (ARCA)، إضافة إلى أكاديميين من الجامعات البريطانية.

وأكد مسؤول قطاع الثقافة في مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت جوزف كريدي إلى أن «الوضع الحالي للتراث الثقافي في هذه المنطقة من العالم يثير مخاوف جدّية» مشيراً إلى أن «العديد من المواقع الأثرية والمتاحف كانت عرضةً لأعمال التخريب والنهب». واعتبر كريدي أن «الدولة اللبنانية لطالما جعلت قضية مكافحة الاتجار غير الشرعي بالآثار في أعلى أولوياتها، وذلك من خلال اعتماد تدابير وقائية صارمة تسهّل أيضاً عملية الاسترداد عبر الأساليب والقنوات الملائمة». وأضاف أن «تعزيز التعاون الوطني والإقليمي الدولي حيوي لمكافحة الاتجار غير المشروع».

تمحورت هذه الندوة التي تضمّنت مكوّناً مُخصّصاً لنشر الوعي في أوساط وسائل الإعلام (المرئية والمكتوبة) حول اتفاقية لاهاي 1954 والعمل على المصادقة من دون أي تأخير على البروتوكول الثاني للإتفاقية وذلك من خلال تعزيز قدرات المشاركين وإطلاعهم بصورة أكبر على مضمونها، وغيرها من الاتفاقيات الدولية المعتمدة في هذا المجال اضافة الى اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا - UNIDROIT) الصادرة عام 1995.

ومن خلال هذه الندوة، تمكن المشاركون من الاستفادة القصوى من الأدوات التي طوّرتها المنظّمات الدولية، الأمر الذي يتيح لهم نشر استخدام هذه الأدوات وهذه المعرفة داخل مؤسساتهم بغية تنفيذ إتفاقية العام 1970 تنفيذاً أفضل. وقد شكلت هذه الندوة فرصةً لإطلاق نقاش ما بين الأجهزة المعنية للعمل معاً على تنفيذ التدابير المُتّخذة أو التي يتعيّن اتخاذها، نظراً الى أن تعزيز التعاون الوطنيّ والاقليميّ والدوليّ حيويّ وأساسي جداً لمكافحة الإتجار غير المشروع.

المديرة العامة لليونسكو تدين تدمير قوس النصر في تدمر : "المتطرفون يخافون من التاريخ"

في 5 أكتوبر/تشرين الأول أدانت المديرة العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، بشدة تدمير قوس النصر في تدمر وهو أثر هندسي شُيِّد منذ ألفي عام ورمز للمدينة المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

«رغم إصرارهم على الجريمة فلن يتمكن المتطرفون من محو التاريخ أو تجاهل ذاكرة هذا الموقع الذي يجسد وحدة وهوية الشعب السوري. يجب أن يشجعنا كل دمار جديد على التعريف بأهمية هذا التراث في المتاحف والمدارس ووسائل الإعلام. إن هذا جزء أساسياً من إنقاذ المدينة ومن الحملة العالمية لمكافحة التطهير الثقافي الراهن في الشرق الأوسط. أحيي الأساتذة والصحفيين والجمعيات ومهنيي الثقافة وكل المواطنين الذين يشاركون في هذا الجهد ويساعدون على نقل تاريخ تدمر إلى الأجيال القادمة».

وتابعت المديرة العامة: «لن يفلت مجرمو الحرب من العقاب وستسعى اليونسكو جاهدة على نطاقها وبالتعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية إلى محاكمة المسؤولين عن هذا التدمير ومعاقبتهم. وفي الوقت الراهن وأمام جريمة الحرب الجديدة هذه تؤكد اليونسكو عزمها على مواصلة حماية ما يمكن إنقاذه بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مكافحة صارمة وبالتوثيق وتمكين آلاف الخبراء في سوريا والعالم الراغبين في نقل هذا التراث من التواصل عبر شبكاتها بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة.

اليونسكو واليونيفيل: ندوة حول اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح

في ظل ما يشهده العالم العربي اليوم من حروب ونزاعات مسلّحة، يواجه التراث الثقافي في المنطقة خطراً كبيراً نظراً لهشاشته ورمزيته التاريخية. يؤدي الاستهداف المتعمد وتدمير المواقع الأثرية، ولاسيما تلك المدرجة على قائمة التراث العالمي، والنهب والاتجار غير القانوني بالتحف وعمليات التنقيب غير المشروعة، إلى خسائر كبيرة تحرم البشرية برمتها من ذاكرتها الجماعية، وتحرم شعوب المنطقة من الشهادة المادية على تاريخها، وايضاً من مورد اجتماعي واقتصادي ثمين يجسّده هذا التراث. مع هذه التحديات الهائلة الجديدة، أصبح من الضروري تطوير وتحسين آليات وأدوات حماية الممتلكات الثقافية، خاصة في حالة النزاعات.

شارك في هذه الورشة التي أقيمت من 24 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في مركز اليونيفل في الناقورة أربعون من كبار ضباط اليونيفيل من الأقسام العسكرية (المشاة، المدرعات/الدبابات، المدفعية والقوات الجوية) إضافةً إلى مسؤولين كبار في الأقسام القانونية والسياسية للمنظمة.

تألفت الورشة من خمس جلسات تناولت موضوعات مختلفة، ووفّرت للمشاركين نظرة موسّعة ومفصّلة على الأصول القانونية، العقوبات، وأفضل ممارسات تنفيذ بنود الاتفاقية، مع التركيز على الممارسات العسكرية وأمثلة عملية من المنطقة. وقد أدار هذه الجلسات خبراء محليون ودوليون. تناولت الورشة بدايةً مقدمة عن اتفاقية لاهاي والبروتوكولين المرتبطين؛ وتبعتها أمثلة محددة عن ممارسات اليونيفيل فيما يتعلق بالمنطقة والجوانب العسكرية في تطبيق بنود الاتفاقية. واختتمت بجلسة خاصة حول تدابير احترام اتفاقية لاهاي؛ والجوانب الجزائية المتعلقة بها.

أتت هذه الندوة التي كانت مكرّسة خصيصاً لضباط اليونيفيل (العسكريين والمدنيين) لمتابعة توصيات كانت قد أقرت خلال ندوة شبيهة سابقة نُظّمت في بيروت في شهر حزيران/يونيو 2013 لعناصر وضباط الجيش اللبناني.

مبادرة جديدة لليونسكو: 1600 طالب يتعلّمون حول حماية التراث الثقافي

نظم مكتب اليونسكو في بيروت، برعاية وزير الثقافة معالي الاستاذ ريمون عريجي، وبالتعاون مع منظمة «بلادي» المتخصصة في الحفاظ على التراث، ثماني ورش عمل تستهدف الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و 15 سنة، وذلك بهدف توعيتهم حول آليات حماية التراث في أوقات الحروب، وتعريفهم على اتفاقيات اليونسكو في هذا الإطار (1954، 1970، 1972). تندرج هذه الأنشطة في إطار حملة «#متحدون_مع_التراث» الدولية، والتي أطلقتها المديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا في لبنان إبان زيارتها إلى المتحف الوطني، في أيار/مايو 2015.

وتمت دعوة 1600 طالب من مختلف المدارس في لبنان للمشاركة في جولات إرشادية، في أحد المواقع الأثرية اللبنانية، والمدرجة على «لائحة اليونسكو للتراث العالمي» أو في المتحف الوطني. وخلال هذه الزيارات، اتيحت الفرصة للطلاب للاستعلام حول «اتفاقيات اليونسكو الدولية لحماية التراث»، وذلك عبر أساليب التعلّم التفاعلية والتي تمّ تصميمها خصيصاً لهذه المبادرة، أي خرائط وصور ومنشورات، تهدف جميعها إلى مساعدة الطلاب على استيعاب هذه المعلومات الجديدة.

أطلق مكتب اليونسكو في بيروت هذه المبادرة في وقت تعاني فيه العديد من المواقع الأثرية في المنطقة والعالم من تحدّيات خطيرة، وفي حين دمرت مواقع أخرى نتيجة العنف. ولذلك، فمن الأهمية بمكان زيادة الوعي لجيل الشباب على الحاجة الملحة لحماية التراث في هذه المنطقة، وصدّ محاولات محو الذاكرة الجماعية الخاصة بهم.

إدارة وادي قاديشا المقدّس: إقرار خطة العمل

نظّم مكتب اليونسكو في بيروت بالتعاون مع اللجنة الوطنية اللبنانية في اليونسكو ندوة لإطلاق خطة العمل لحسن ادارة موقع التراث العالمي في وادي قاديشا. أقيمت هذه الندوة برعاية البطريرك الكردينال مار بشارة بطرس الراعي، وبحضور وزير الثقافة معالي الاستاذ ريمون عريجي، النائبين عن قضاء بشري ستريدا جعجع وايلي كيروز، رؤساء اتحاد بلديات ومخاتير المنطقة، اضافة الى ممثلين عن مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، والهيئات والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الملف.

مثّلت هذه الندوة التي أُقيمت في بكركي في يوم الثلاثاء 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، والتي أتت بعد أكثر من 20 اجتماعاً تنسيقياً نظّمها قطاع الثقافة في مكتب اليونسكو في بيروت خلال العامين الماضيين، منصّة هامّة تناقش فيها جميع المعنيين القضايا الرئيسية التي طرحتها خطة عمل اليونسكو لإدارة هذا الموقع المدرج على لائحة اليونسكو للتراث العالمي. من جهته اعتبر الوزير ريمون عريجي ان هذا اليوم هو: «يوم مفصليّ في مسار الوادي المقدّس».

وعقب البيانات الافتتاحية، قدّم خبراء من اليونسكو ووزارة الثقافة اللبنانية ومن الوادي، سلسلة من العروض التي توضح الخطة الإدارية المعتمدة حديثاً، فضلا عن ميزات الوادي، بما في ذلك الطرق والمسارات في الوادي وشروط الدخول اليها؛ شبكة البنى التحتية في الوادي؛ الجرد العام للتراث؛ خطة إدارة أخطار الكوارث في الوادي؛ تنظيم مداخل الوادي.

تتكون خطة العمل من 3 وحدات أساسية:

1. الممارسات الإدارية الجيدة؛
2. المبادئ التوجيهية للحفظ؛
3. مجموعة من المشاريع التجريبية المختارة للمنطقة.

على مدى العامين الماضيين، يعمل «مكتب اليونسكو في بيروت» مع وزارة الثقافة، السلطات الدينية، وغيرها من أصحاب المصلحة في لبنان لوضع خطة عمل من أجل إدارة طويلة الأجل لهذا الموقع الفريد لما يضمن حمايته والمحافظة على قيمته الثقافية والدينية، وفي الوقت نفسه السماح لأهالي القرى المجاورة من الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي يوفّرها هذا الموقع بصفته وجهة دينية وسياحية هامّة.

العلوم الاجتماعية: الأداة للتغيير الصحّي

يعتبر النشاط البحثي في مجال العلوم الاجتماعية أداة فعالة لإدارة التحولات الاجتماعية، وأنه يساهم بشكل بناء في صنع السياسات المدروسة في ظل تفاقم المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر، غياب المساواة والتغير المناخي.

جعل بحوث العلوم الاجتماعية أكثر حيوية وارتباطاً بصنع السياسات في المنطقة العربية يواجه تحديا مزدوجاً: فغالباً ما يُنظر إلى العلوم الاجتماعية كمادة صعبة ومثيرة للمتاعب ولا توفر الفرص الوظيفية، فيما يكمن الوجه الثاني لهذا التحدّي في الثقافة وممارسة السياسات المبنية على مخلصات بحثية وأدلة علمية فيما يتعلق بالعدالة والمساواة الاجتماعية.

تماشياً مع «استراتيجية اليونسكو للشباب» (2014-2023)، والجهود التي يبذلها «المجلس العربي للعلوم الاجتماعية» لفهم وزيادة الوعي بالخيارات المهنية المتاحة في مجال العلوم الاجتماعية، نظّم مكتب اليونسكو في بيروت والمجلس العربي اجتماع تشاوري في 30 و31 أكتوبر/تشرين اول 2015 في فندق روتانا جفينور، بيروت، بعنوان: «العلوم الاجتماعية كخيار وظيفي: نشر الوعي لدى طلاب المدارس الثانوية في المنطقة العربية».

هدفت هذه الورشة إلى مشاركة أحدث ما توصلت إليه الأدوات التي وضعها المجلس العربي ومناقشتها وإبداء الملاحظات عليها قبل وضع الصيغة النهائية (تتضمن هذه الأدوات دراسات مسح، سيناريو لفيلم وثائقي، ملصق خاص بالمشروع، إضافة إلى أدوات أخرى مرتبطة بالاتصال والدعاية)؛ وعرض وثيقة الاستراتيجية الخاصة بالتوعية، والتخطيط لحملة وطنية بالتنسيق مع الشركاء المعنيين بهدف اتباع نهج متسق في مرحلة الاطلاق.

الرياضة لتشجيع الحوار الثقافي بين الشباب في لبنان

شارك 15 شاباً وشابة من القادة والمدربين في المنظمات غير الحكومية والهيئات الشبابية الناشطة في لبنان وسوريا في ورشة عمل في نادي «الهوبس الرياضي - الحازمية» حول موضوع «الحوار بين الثقافات من خلال الرياضة». دامت هذه الورشة التي ينظمها مكتب اليونسكو في بيروت، بالتعاون مع نادي الهوبس الرياضي، لثلاثة أيام، وذلك من 14 حتى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وأدارها مدربين محترفين من نادي الهوبس.

بفضل هذه الورشة، تمكّن هؤلاء القادة والمدربون في المنظمات الشبابية من تنمية مهاراتهم الاساسية في مجال تصميم وتنفيذ الانشطة الشبابية الرامية الى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الرياضة.

كما حلّ بطل العالم في التزلج جايمس كيلي ضيفاً خاصاً في هذه الورشة، حيث سيشرح عن أساليب لاستخدام رياضة التزلّج في الأنشطة الشبابية.

كما ثبت في حالات مماثلة، تشكل الرياضة آداة فعالة لتعزيز التكامل الاجتماعي في المجتمعات التي تتميّز بتنوع ثقافي، لا سيما لدى الشباب. تساعد الرياضة على مكافحة الأحكام المسبقة السلبية، وتعزيز التفاهم والتقدير لهذا التنوع الثقافي.

منذ بداية النزاع في سوريا، لجأ حوالي مليوني سوري إلى لبنان هرباً من الحرب. في ظل الاضطرابات السياسية، الضغوط الاقتصادية المتزايدة، وانتشار التعصّب الناتج عن هذه الأزمة الانسانية، يواجه الشباب اللبناني والسوري تهميش متصاعد وتدنّي الخيارات والفرص المتاحة لهم، وقدرة محدودة على ممارسة دورهم المدني بفعالية كقوّة ناشطة تدفع نحو التغيير الإيجابي.

انطلاق نشاط مسح البرامج والمبادرات التي تعني الشباب في الوزارات والبلديات

في إطار الجهود المشتركة المبذولة مع وزارة الشباب والرياضة وغيرها من الشركاء لدعم تنفيذ «السياسة الشبابية «(2012-2021)، وفي إطار مشروع «شبكات الشباب المتوسطي»، أطلقت اليونسكو وبالشراكة مع جامعة سيدة اللويزة (NDU) نشاطاً للمسح والرصد: سيجري تدريب أكثر من 30 طالباً على جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تستهدف الشباب التي تنفذها الوزارات والبلديات على الصعيد المحلي والوطني. ويأتي هذا النشاط كأحد الخطوات الأساسية التي لحظتها جلسات صياغة خطة عمل «السياسة الشبابية»، والتي تنطلق خلال عام 2016.

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وخلال الاجتماع التقديمي، تمّ تعريف 21 مشاركاً يمثلون الوزارات السبع المعنية (الشباب والرياضة، البيئة، الداخلية، العمل، الشؤون الاجتماعية، الإعلام، والصناعة)، الاتحادات البلدية، البلديات والمجالس المحلية، إضافةً إلى هيئات المجتمع المدني، إلى الهدف العام من هذا المسح والآليات المعتمدة لتحقيقه.

وفي كلمتها بهذه المناسبة، رحّبت مديرة برنامج العلوم الاجتماعية والانسانية في مكتب اليونسكو في بيروت، الدكتورة سايكو سوغيتا بالمشاركين وشرحت الهدف من هذا الاجتماع، فيما تحدّث الدكتور باسل عكر عن المخرّجات المتوقعة والاستراتيجية التي يرتكز عليها هذا النشاط. وشرح مسؤول برامج الاتصال والمعلومات في مكتب اليونسكو في بيروت السيد جورج عواد حول «خطة اليونسكو للتواصل مع الشباب». وسيجري تنظيم اجتماعات متابعة مع الطلاب والمشاركين الذين عبّروا عن التزامهم وواستعدادهم التام للقيام بهذا النشاط.

يُعتبر مشروع «شبكات الشباب المتوسطي» إحدى المبادرات رائدة التي تنفّذها اليونسكو عبر دعم وتمويل الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى تهيئة بيئة تساعد الشابات والشبان على تطوير كفاءاتهم، وممارسة حقوقهم وتحفيز مشاركتهم بصفتهم مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم، لا سيما في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية التي تعنيهم.

85 طالب واستاذ ثانوي يستفيدون من برنامج الترميز الذي يديره مكتب اليونسكو في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية

في إطار مبادرة «شباب جوال» (YouthMobile)، أختتم مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، الهيئة الوطنية لليونسكو والجامعة اللبنانية-الأميركية في بيروت (LAU) سلسلة تدريبات للمعلمين وطلاب المدارس الثانوية كخطوة أولى لدمج مهارات البرمجة ومفاهيم الحوسبة كجزء أساسي في النظام التربوي في لبنان.

أجتمع 85 مشاركاً في 5 ديسمبر/كانون الأول 2015، في حرم الجامعة اللبنانية-الأميركية (LAU) في بيروت لحضور حفل خاص نظم بمناسبة اختتام الأنشطة التدريبية لهذا البرنامج، والذي انطلق في تشرين الأول/أكتوبر عام 2015.

وشارك في هذا السياق 15 معلماً في ورش عمل تدريبية عقدت خلال تشرين الأول/أكتوبر 2015، فيما شارك أكثر من 70 طالباً ثانوياً في ثلاثة ورش عمل خلال فترة تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2015. وكان قد تمّ اختيار المشاركين مع الأخذ بعين الاعتبار المجتمعات المهمّشة ونسبة الطالبات.

يأتي برنامج الترميز المشترك بين شباب الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) واليونسكو ضمن مبادرة «شباب جوال» (YouthMobile)، التي تستند إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من مبادرات عديدة في جميع أنحاء العالم لتعريف الشباب بمبدأ البرمجة الإلكترونية (تعّلم للبرمجة) وحل المشكلات (التبرمجة للتعلم). كما تسعى أيضاً هذه المبادرة إلى البناء على الخبرات لاستهداف وجذب الشابات لدخول هذا الحقل.

كما يهدف هذا البرنامج إلى الوصول إلى طائفة واسعة من المدارس في لبنان، وذلك من خلال حملات توعية وحلقات التدريب التقنية والمسابقات. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الإناث من مجمل الطلاب الذين يتخصصون في الجذعية (العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) في الجامعات العربية لا تتعدى الـ20 في المئة. تأمل اليونسكو وجامعة LAU من خلال هذا البرنامج جذب وتحفيز الطالبات اللبنانيات إلى الميادين المتصلة بالحاسوب والبرمجة في الجامعات.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليونسكو وجامعة LAU «مسابقة تطوير التطبيق المحمول» لطلاب المدارس الثانوية وستعلن نتائجها نهاية آذار/مارس عام 2016.

تمثل مبادرة «شباب جوال» (YouthMobile) إحدى البرامج الجديدة التي أطلقتها منظمة اليونسكو والتي تستهدف إشراك الشابات والشباب في تطوير التطبيقات للهواتف النقالة، في وقت يرتفع فيه عدد مستخدمي الهواتف الذكية بشكل استثنائي في البلدان النامية. ووعياً منها لفرص العمل الهائلة التي يتم إنشاؤها بواسطة تعليم الطلاب وتدريبهم على تطوير التطبيقات للهواتف النقالة، تسعى اليونسكو وشركاؤها إلى تزويد الشباب بالمهارات الرفيعة المستوى والثقة اللازمة لتطوير وترويج وبيع تطبيقات الجوال المحلية. وترتبط هذه التطبيقات مباشرة بالمشاكل اليومية، حيث تهدف إلى حل قضايا محلية تتعلّق بالتنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل. في إطار هذا البرنامج، تقدم اليونسكو مواد تدريبية متعددة اللغات، وتدريب المدربين الشباب والمعلمين، فيما تعمل أيضاً إلى تنظيم المسابقة العالمية الأولى في مجال تطبيقات الجوال، وذلك لخلق دوافع إضافية.

اليونسكو تطلق برنامج تدريب على المهارات الإعلامية لدعم المنظّمات غير الحكومية الشبابية

في إطار مشروع «شبكات الشباب المتوسطي»، وهي مبادرة تنفّذها اليونسكو بتمويل من الاتحاد الأوروبي، أطلق مكتب اليونسكو في بيروت برنامج تدريبي للمنظمات الشبابية غير الحكومية بهدف مساعدتها على تطوير مهارات الاتصال الخاصة بها، وذلك بغية تمكينها من بناء العلاقات مع وسائط الإعلام، زيادة قدرتها على إنتاج مواد إعلامية، ترويج أخبارها عن طريق القنوات الوطنية والدولية، وأن تتمتّع بالقدرة على رصد مختلف مراحل هذه العملية بشكل فعّال.

خلال الفترة من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول 2015 شارك أكثرمن 30 ممثلاً عن المنظمات الشبابية في دورات تعريفية وتدربية أجريت من قبل خبراء ومتخصصين في مجال الإعلام والاتصالات. ومن هؤلاء الخبراء السيد سام منسى، المدير العام لإذاعة «صوت لبنان»، والسيد غسان حجار، مدير التحرير في صحيفة النهار وخبير مواقع التواصل الاجتماعي فيليب أبو زيد.

وفي الجلسة الافتتاحية، شرح السيد جورج عواد، مسؤول برنامج الاتصال والمعلومات في مكتب اليونسكو في بيروت عن مختلف مراحل هذا البرنامج، والفوائد التي سيعود بها على المنظّمات المشاركة، إضافةً إلى الالتزامات المطلوبة من كل منظمة. وأعقب هذا الشرح موجزاً عن الوضع والممارسات الإعلامية الحالية للمنظّمات، وذلك في حلقة أدارتها السيدة ندى حمزة، مستشارة اليونسكو..

هدفَ هذا البرنامج التدريبي إلى مساعدة المنظمات الشبابية على تطوير قدراتها في مجال التواصل والمعلومات، وذلك بغية تمكينها من بناء العلاقات مع وسائط الإعلام، زيادة قدرتها على إنتاج مواد إعلامية، ترويج أخبارها عن طريق القنوات الوطنية والدولية، وأن تتمتّع بالقدرة على رصد مختلف مراحل هذه العملية بشكل فعّال بالاضافة الى جلسات تدريبية حول كتابة الأخبار والتصوير ومواقع التواصل الاجتماعي.

يُعتبر مشروع «شبكات الشباب المتوسطي» إحدى المبادرات الرائدة وتهدف إلى تهيئة بيئة تساعد الشابات والشبان على تطوير كفاءاتهم، وممارسة حقوقهم وتحفيز مشاركتهم بصفتهم مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم، لا سيما في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية التي تعنيهم.

مؤتمر وطني حول «التعامل مع ندرة المياه»

برعاية معالي وزير الزراعة، السيد أكرم شهيب، انطلق يوم، الاثنين 14 كانون الأول/ ديسمبر 2015، في فندق الموفنبيك في بيروت المؤتمر الوطني حول «التعامل مع ندرة المياه»، والذي ينظّمه مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت ومؤسسة رفيق الحريري، بالتعاون مع عدد من الوزارات والهيئات العامة والخاصة، والمنظمات المحلّية والدولية المختصة، وجامعات لبنانية وعالمية.

انطلق المؤتمر ببيان افتتاحي لمديرة مؤسسة رفيق الحريري السيدة سلوى سنيورة بعاصيري التي ذكرت بضرورة «تضافر الجهود في مقاربة مسألة ندرة المياه وتنسيق الرؤى بشأن معالجة تداعياتها لما يفضي إلى وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج عمل تكون أكثر فعالية ومستدامة». وفي كلامها عن مدى خطورة هذه المسألة، أشارت السيدة بعاصيري إلى احصاءات الامم المتحدة التي تشير إلى أن «سبعة من أصل الدول العشرة الأكثر معاناة من شح المياه عالمياً، هي دول عربية، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد العربي من المياه العذبة المتجددة نسبة 6% مما يتمتع به نظيره عالمياً»، مضيفةً أن «مستوى الاجهاد المائي في لبنان مرتفع جداً بحيث يعادل 4.75 من أصل خمس نقاط مما يجعله، بحسب التقديرات المتوقعة عالمياً للعام 2020، في المرتبة 16 من بين 167 دولة».

من جهته، قال المتحدّث باسم مكتب اليونسكو في بيروت مدير برامج العلوم الطبيعية السيد جورج عوّاد "إن مصيرنا ملتزم بمصير مواردنا المائية. ولبناء المستقبل الذي نريده، نحن بحاجة إلى السعي من أجل الأمن المائي من خلال تعزيز مساهمات العلوم والابتكار، ولفت السيد عواد إلى "إن دور السلوك البشري، والمعتقدات الثقافية والمواقف حول المياه، والبحوث الاجتماعية والاقتصادية لفهم وتطوير أدوات للتكيف بشكل أفضل مع تغير توفر المياه، هي بعض القضايا التي يجب معالجتها".

وفي كلمته للمناسبة، أشار معالي وزير الزراعة الاستاذ أكرم شهيب الى خطورة الوضع الراهن ولاسيما من حيث «انحسار سياسات المواجهة على المستوى الوطني». ورأى الوزير شهيّب أن لهذا المؤتمر «أهمية استثنائية»، مؤكداً تطلع لبنان إلى «نتائج تمهد لخطط علمية مدروسة لإدارة المياه ومواجهة تغيّر المناخ ومفاعيله المائية وتمهّد لسياسة مائية تخرجه من دائرة الخطر إلى الاستخدام الرشيد للثروة المائية التي تحتاج إلى إدارة علمية وسياسة رشيدة». وفي يوم غد الثلاثاء وبعد غد الأربعاء، يلي هذا الحدث ورشة عمل لمدّة يومين في "مكتب اليونسكو" في بيروت، شارع المدينة الرياضية) قرب السفارة المصرية (، حيث سيقود فريق من الخبراء الوطنيين والدوليين أكثر من 21 مشاركاً للخوض في مواضيع رئيسية متعلقة بإدارة المياه والجفاف، بما في ذلك تغيّر المناخ والسياسات المائية؛ حوكمة المياه؛ والتحديات المرتبطة بنقص المياه.

كما سوف يضع المشاركون مجموعة من التوصيات حول كيفية التعامل مع نقص المياه، الإدارة الفضلى للموارد المائية، ومعالجة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن نقص المياه. ستشكّل هذه التوصيات مساهمة أساسية في سبيل وضع وتنفيذ خطة وطنية للتأهب للجفاف.

فعاليات وأحداث مقبلة

- اليوم العالمي للإذاعة، **13 شباط/فبراير**
- اليوم العالمي للغة الأم، **21 شباط/فبراير**
- اليوم العالمي للمرأة، **8 آذار/مارس**
- اليوم العالمي للشعر، **21 آذار/مارس**
- ليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري، **21 آذار/مارس**
- اليوم العالمي للمياه، **22 آذار/مارس**